• الفصل السادس

تنظيم الشركة

راصد الزلازل

كان آدم سميث أحد المنشغلين بما حدث نتيجة انهيار شركة الهند الشرقية، وكان قد بدأ لتوه العمل فى مدينة كيركالدى بمقاطعة فايف الساحلية(*)، وكان يبحث فى دهاليز الاقتصاد العالمى. وعندما علم هو والكثير من أفراد مؤسسة الحكم الإسكتلندية بالانهيار المفاجئ لبنك آير فقدوا توازنهم. وفى يونية عام ١٧٧٢ ـ بعد الانهيار ـ كان الفيلسوف ديفيد هيوم(**) صديق سميث يتساءل فى الخطاب الذى أرسله إلى صديقه (سميث) من لندن قائلا: «هل تؤثر تلك الأحداث على نظريتك؟ ماذا ترى؟ هاهى مادة خصبة تغذى تأملاتك»[1]. وكان سميث على وشك الانتهاء من كتابه الذى أصبح أهم أعماله فيما بعد «*بحث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم*»، إلا أن الفوضى الاقتصادية كانت كبيرة حتى أنه اعترف لوليام بولتينای(***) فى سبتمبر بأن الكتاب قد تأخر بسبب الجهود التى بذلها لتخليص بعض أصدقائه من هذه «الكارثة العامة».

وفى النهاية خرج كتاب سميث «*ثروة الأمم*» إلى العالم فى مارس من عام ١٧٧٦، ويعد هذا الكتاب أحد الكتب القلائل التى تنتمى للقرن الثامن عشر،

(*) ويعود تاريخها إلى ممالك البكت القديمة، ولا تزال من أهم أقاليم إسكتلندا ـ (المترجم).

(**) ديفيد هيوم (١٧١١ ـ ١٧٧٦) فيلسوف وعالم اقتصاد ومؤرخ إسكتلندى، وأحد أهم أعلام الفلسفة الغربية وأحد رواد التنوير فى إسكتلندا ـ (المترجم).

(***) ويليام بولتينای (١٦٨٤ ـ ١٧٦٤) سياسى إنجليزى تولى الوزارة فى عهد الملك جورج الثانى لمدة يومين فقط، وشهد أخطر اضطرابات شركة الهند الشرقية ـ (المترجم).

ولا تزال تسيطر على عقلية العصر الحديث. ويقدم سميث فى هذا الكتاب «نظام واضح وبسيط للحريات الطبيعية»، ويقول إن السوق المفتوحة هى أكثر الطرق فعالية لرفع مستوى المعيشة، ويرى أيضا أن سعى الفرد لتحسين ظروفه يُعد أحد السمات الباقية على الدوام ـ والإيجابية أيضا ـ للحياة الاقتصادية، ويقول إننا «لا نتوقع الحصول على عشائنا من الجزار وصانع الجعة والخباز اعتمادا على رغبتهم فى الإحسان، وإنما اعتمادا على سعيهم لمصالحهم الشخصية»[٢]. **إلا أن منظور سميث وتوقعاته المستقبلية كانت أكبر بكثير من مجرد الاهتمام بالأمور الاقتصادية البحتة وحسب، فكان يرى أنه من الأهمية بمكان أن تتم المعاملات التجارية وفقا «لقوانين العدالة»**[٣]. لقد كان آدم سميث ـ الذى يعد نموذجا لعصر التنوير فى إسكتلندا ـ يعمل أستاذا لفلسفة الأخلاق فى جامعة جلاسجو، **وكان يرى أن القوانين الطبيعية التى اكتشفها، والتى تحكم عملية كسب الثروة بمثابة سلم نرتقيه للوصول إلى المجتمع الفاضل وليست غاية فى حد ذاتها**. ونجد فى المدينة الفاضلة التى يحدد سميث معالمها أن السعى الحثيث وراء المصلحة الشخصية توجهه «يد خفية» حتى يأتى بنتائج تفيد المجتمع بصفة عامة[٤]. **وقام سميث بوضع نموذج متسق داخليا بهدف التخلص من النظريات التى تدعم النظام السائد الذى يعتمد على مذهب المركانتيلية، ذلك النظام الذى كان لا يزال يقيد الحياة الاقتصادية. لكن كان هناك مؤسستان تقفان فى طريقه: الدولة، ومؤسسات الأعمال. وكان من الطبيعى أن يستهدف سميث الدولة ـ التى تمتلك القوة المفرطة ـ وكذلك المؤسسات الكبرى التى لها نفس القوة.**

لم تكن رؤية سميث للحرية الاقتصادية تتضمن المؤسسات الكبرى، وهو الأمر الذى يناقض بشدة هؤلاء الذين استولوا على أفكار سميث فى كتاب «ثروة الأمم» لاستغلالها فى وضع سياساتهم المؤيدة للمؤسسات الكبرى. وكانت الشكوك تساور سميث حول طبقة التجار بصفة عامة، فكان يرى أنهم **«يتمون لطبقة من البشر لا تتطابق مصالحها أبدا مع مصالح العامة؛ طبقة تتسم بصفة عامة بالرغبة فى خداع ـ بل وظلم ـ العامة، طبقة قامت ـ تحقيقا لتلك الرغبة ـ بخداع**

وظلم العامة فى مناسبات كثيرة»[٥]. وكان يرى أن الربح نتيجة أساسية للنشاط الاقتصادى، إلا أنه كان يقول إن ذلك الربح سيكون «منخفضا بطبيعة الحال فى الدول الغنية ومرتفعا فى الدول الفقيرة، ويكون مرتفعا على الدوام فى الدول التى تسير بمعدل أسرع نحو الانهيار»[٦]، وذلك بمثابة صفعة فى وجه هؤلاء الذين يرون أن الأرباح المرتفعة تعد مقياسا لكل شىء فى عصرنا هذا. إلا أن سميث كان يعارض نظام المؤسسات الكبرى على وجه الخصوص، وكان السبب وراء هذا الموقف خليطا من عدم التعاطف النظرى، أيدته الفوضى الناجمة المعاصرة.

وكان سقوط شركة الهند الشرقية من العظمة التى كانت عليها بمثابة مادة خام غزيرة تدعم وتؤيد أطروحة سميث ككل. وكان سميث قد ألف كتابه «*ثروة الأمم*» فى الفترة التى سيطر خلالها عدوان الشركة فى الخارج وعمليات المضاربة الخاصة بها فى الداخل على الحياة العامة فى بريطانيا، وليس من قبيل المفاجأة أن يتناول الكتاب تلك الشركة بشكل موسع. وكان سميث يتمتع أيضا بعلاقات وثيقة مع ذوى الشأن فى الدوائر السياسية فى لندن، بل إنه قد تم ترشيحه ليكون عضوا فى لجنة تقصى حقائق انهيار الشركة فى عام ١٧٧٢. وكان من رأى سميث أن ظهور الشركة وسقوطها ينطوى على حل لأكثر الألغاز تعقيدا فى عصره، وشرح توزيع فوائد عملية اندماج الاقتصاد العالمى التى كانت تزداد على نحو متسارع. وكان يقول: «إن اكتشاف أمريكا واكتشاف رأس الرجاء الصالح إلى جزر الهند الشرقية هما أعظم وأهم حدثين فى تاريخ البشر»[٧]. وكان يؤمن بأن العالم لم ينتفع بالإمكانيات الكاملة لهذا الفتح الضخم؛ بسبب الأثر المشترك للمستعمرات والمؤسسات الكبرى. أما بالنسبة للسكان الأصليين فى جزر الهند الشرقية والغربية فقد «ضاعت وانهارت الفوائد التجارية جميعا» عبر سلسلة من «البلايا المروعة»، ففى آسيا كان المتسبب فى هذا الألم هى الشركات الهولندية والبريطانية العاملة فى جنوب شرق آسيا، وهى من الشركات الاحتكارية التى أدانها سميث ووصفها بأنها «مصدر للأذى من كل الجوانب»[٨].

لقد سبق سميث معظم علماء الاقتصاد عندما أدرك أن النجاح التجارى لا ينتج فى الكثير من الأحيان من مجرد الوفاء بمتطلبات المستهلكين، ولكن أيضا من بناء قوة السوق تدريجيا للحصول على زيادة فى الربح. ويرى سميث أن «توسيع السوق وتضييق حيز المنافسة دوما ما يكون فى صالح التجار»، وينتج عن هذا المسلك المضاد للمنافسة رفع الأرباح فوق مستوياتها الطبيعية لتصل إلى ما يعد «ضريبة لا معنى لها يفرضها التجار على مواطنيهم الآخرين»[٩]. وهكذا تصبح الاتحادات التجارية الاحتكارية خطرا يهدد على الدوام اقتصاد السوق، وكما يقول سميث بكلمات قدر لها الخلود: «نادرا ما يجتمع أهل الحرفة الواحدة سويا إلا وتنتهى محادثتهم بمؤامرة ضد العامة أو خطة ما لرفع الأسعار»[١٠]. لقد أعطانا سميث هنا وصفا دقيقا لعمليات الشحن التى كانت تقوم بها شركة الهند الشرقية ومجموعة ملاك السفن الذين كانوا يؤجرون سفنهم للشركة. وكان هذا «الاتحاد» من القوة حتى إن الشركة كانت تؤجر سفنا أكثر من حاجتها وبأسعار أعلى من الأسعار المعقولة. ويمكن تفسير ذلك إلى حد ما إذا علمنا أن الكثير من ملاك السفن كانوا أيضا أعضاء فى مجلس إدارة الشركة؛ ويعد ذلك تضاربا فى المصالح تحظره لوائح الشركة، لكن كان يتم تجاهله تماما[١١].

إلا أن الأكثر خطورة من ذلك هو تأسيس مؤسسات ذات حقوق حصرية مثل شركة الهند الشرقية، وهو الأمر الذى أنهى تماما المنافسة. **لقد تحدت الشركات الاحتكارية منطق السوق، وقاومت «انخفاض الأسعار وبالتالى انخفاض الأجور والأرباح الذى كان سيحدث بكل تأكيد فى حال وجود منافسة»، كان ذلك هو رأى سميث[١٢]. ولكى يخرج بتلك النتيجة اعتمد على التجارب المتكررة فى مجال التجارة مع آسيا، وكانت تلك فترات نادرة من فترات التجارة المفتوحة، كما حدث فى هولندا ما بين عامى ١٥٩٥ و١٦٠١، وفى إنجلترا ما بين عامى ١٦٩٤ و١٧٠٢، وخلال تلك الفترات ارتفعت أسعار بيع المنتجين وقلت أسعار شراء المستهلكين؛ مما أدى إلى زيادة الرفاهية بشكل عام.** ويعرض لنا سميث مرة أخرى العيوب الواضحة لهيمنة الشركة على السوق، وعلى وجه الخصوص قيامها على نحو غير عادل بإبعاد غيرها من التجار الإنجليز من الشرق،

بالإضافة إلى النفقات الزائدة التى كان المستهلك الأوروبى يتحملها. إلا أن أهل إنجلترا لم يتحملوا فقط دفع «كل تلك الأرباح الضخمة التى حصلت عليها الشركة من بضائعها نتيجة الاحتكار الذى تفرضه»، بل كانوا يعانون أيضا من «عمليات إهدار للأموال واسعة النطاق نتجت بالضرورة عن عملية الخداع وسوء استخدام السلطة التى لا ينفصل عن إدارة شئون تلك الشركة الضخمة»[١٣]. وهكذا نجد أن وقوع الشركة فى سوء التصرف لم يكن من قبيل المصادفة، ولكن نتيجة حتمية وأساسية لمؤسسة تشوبها العيوب، فالاحتكار لم يتسبب فقط فى إيجاد حالة من عدم العدالة الاقتصادية، بل قد كان أيضا «عدوا لدودا لعملية الإدارة»[١٤]. ووفقا لرؤية سميث عن الاقتصاد المفتوح لا يمكن لأصحاب المشاريع التجارية فى الأحوال العادية إغضاب المستهلكين؛ حيث إن باستطاعة هؤلاء المستهلكين، أن يتحولوا بسهولة إلى مصادر أخرى للحصول على احتياجاتهم. إلا أن شركة الهند الشرقية ـ تلك الشركة الاحتكارية ـ لم تتعرض لأى من تلك الضغوط التى تؤدى إلى السلوك السوى؛ ولذلك استمرت فى التغاضى عن ممارسات كانت ستنتهى من الوجود لو لم يكن الحال هو الحال.

وكان سميث يرى أن العيوب لا تشوب عمليات الشركة التجارية فقط. فبعد معركة بلاسى، ظهر الاستبداد أيضا بسبب «فكرة سخيفة وغريبة» هى حصول شركة مساهمة على سلطة الحكم. **وكان يرى أيضا أن قيام التجار بتولى الحكم يعد «خطأ فادحا» وأنه أدى إلى إعاقة النمو الطبيعى فى البنغال «الذى لا يتناسب مع احتياجات الشركة»، ووصف سميث ـ وهو يشعر بالتقزز من القسوة التى نتجت عن ذلك ـ كيف كان مديرو الشركة يسعون وراء تكوين الثروة ثم مغادرة البنغال فى أسرع وقت ممكن «دون أدنى مبالاة حتى ولو ابتلع البلاد بأكملها زلزال»[١٥]. وحدث فعلا هذا الزلزال ولكن فى صورة مجاعة البنغال.**

الحرية أو العبودية

لم يكن سميث هو الوحيد الذى وجه النقد للشركة، فعقب حصول كلايف

على حق تحصيل ضرائب الديوانى، ظهرت هناك مخاوف من العواقب الاجتماعية والسياسية والأخلاقية لهذا التغير الهائل الذى طرأ على ظروف الشركة. وازدادت حدة هذه المخاوف عندما تزايدت الأدلة التى تشير إلى سوء إدارة جسيم فى الشركة. وبعد حالة من الابتهاج فى بداية الأمر، ظهرت المخاوف حول العواقب السياسية الخطيرة المصاحبة للزيادة السريعة فى ثروة الشركة وقوتها. وكانت هناك فى ذلك الوقت حالة من الاستياء المتصاعد بسبب فساد دولة الملك جورج. ويعد المثال الأول على هذا الصراع هو جون ويلكس عضو البرلمان عن مقاطعة ميدلسكس ـ الذى كان يتقد حماسا ـ ثم سلسلة خطابات مذيلة بتوقيع جونيوس(*). وكان الجميع ينظرون إلى الشركة على أنها مثال آخر «للفساد القديم» بسبب علاقاتها التجارية والسياسية الوثيقة بمؤسسة الحكم. وكان السياسيون ومؤلفو الكتيبات السياسية ـ الذين كانوا على دراية تامة بتاريخ الجمهورية فى روما ـ يخشون من أن يؤدى استيلاء الشركة على البنغال إلى الاستبداد فى إنجلترا تماما كما استخدمت روما الأموال التى عادت عليها من غزوها لآسيا (غرب الأناضول) فى كبت الحريات التى اكتسبتها الجمهورية منذ القدم. وقال بيت الأكبر: «لقد انهالت علينا ثروات آسيا، ولم تجلب معها فقط وسائل الترفيه الآسيوية ولكن أيضا مبادئ الحكم فى آسيا، وهو ما أخشاه».

كان الكثيرون ينظرون إلى الشركة على أنها كائن هجين بشع: هيئة تجارية فى شارع ليدن هول، وفى الوقت نفسه نظام حكم شرقى مستبد. لكن مواطن الخطورة لم تكن فى الثروة التى حصلت عليها الشركة بل «ما إذا كانت هذه الثروة ستتسبب فى حرية أو عبودية هذه الجزيرة (بريطانيا)». وهذا هو ما انتهت إليه مجلة جنتلمنز ماجازين فى شهر أبريل من عام ١٧٦٧(١٦). وتزايدت المخاوف من قيام أثرياء الشركة باستغلال ثرواتهم لإنهاء توازن القوى الهش بين التاج البريطانى والبرلمان، وتحويل الدولة إلى دولة نقابية (دولة يحكمها ممثلو الحرف

(*) خطابات جونيوس سلسلة خطابات أرسلها كاتب مجهول الهوية لتنشر فى صحيفة «بابليك أدفرتايزر ـ Public Advertiser» فى الفترة من ٢١ يناير ١٧٦٩ إلى ٢١ يناير ١٩٧١. والاسم مأخوذ أصلا عن اسم الرومانى لوشيوس جونيوس بروتوس، إذ كان كاتب المقالات قد استخدم الاسمين الآخرين «بروتوس و لوشيوس» فى خطابات سابقة ـ (المترجم).

والمهن بدلا من ممثلى المناطق الجغرافية). وكان للاعتبارات الأخلاقية دورها أيضا، حيث كان هناك إحساس حقيقى بالغضب الشديد بسبب الخسائر البشرية التى نجمت عن حكم الشركة. كذلك كانت هناك مجموعة من العوامل الأخرى بجانب المبادئ السياسية، وعلى وجه الخصوص تعجرف الطبقة الأرستقراطية الحاكمة التى كانت تكره أن يكون بمقدور التجار ـ مثل روبرت كلايف ـ استغلال أموالهم للحصول على المكانة الاجتماعية، ومقاعد فى البرلمان، ومنازل فخمة فى الريف. وفى المنطقة التجارية فى لندن، أخذ منافسو الشركة فى التجمع مرة أخرى تحت قيادة ويليام بيكفورد ـ تاجر العبيد الشهير وعمدة مدينة لندن ـ الذى أحيا «الدعوة القديمة لفتح التجارة»، وهدد بإلغاء رخصة الشركة حتى تكون الفرصة متاحة أمام الجميع للتجارة مع الهند.

وبعيدا عن السياسة، أصبحت ممارسات الشركة فى الهند جزءا أساسيا من ثقافة بريطانيا؛ حيث أصبح «الثرى الفاسد» أحد الشخصيات الأدبية المألوفة فى ذلك العصر. ومن أوائل الأمثلة على ذلك هو العمل الهجائى مجهول المؤلف *«مناقشات فى مجلس آسيا»* الذى كان يسخر من ممارسات أعضاء مجلس إدارة الشركة ومساهميها التى كانت تهدف إلى خدمة مصالحهم، وقد أظهرهم هذا العمل فى صورة شخصيات كاريكاتورية هى السير جانوس بلابر(*) وشايلوك بافالو(**) وجوندبس برايول(***) والسير جوداس فينوم(****) بالإضافة إلى اللورد فالتشر(*****) الجشع الذى يكاد يكون هجاء مكشوفا لروبرت كلايف[١٧]. وبعد خمس سنوات أصبحت تلك الآراء هى الاتجاه السائد فى المجتمع، ووضعت أساس مسرحية «النابوب» للكاتب صمويل فوت التى عرضت لأول مرة على خشبة مسرح هايماركت فى شهر يونية عام ١٧٧٢.

(*) واسمه يعنى السمين ذا الوجهين ـ (المترجم).

(**) شايلوك كان تاجراً يهوديا طماعًا فى مسرحية تاجر البندقية لشكسبير، وكلمة بافلو buffalo بالإنجليزية تعنى «جاموس» ـ (المترجم).

(***) Jaundice هو مرض اليرقان ـ (المترجم).

(****) جوداس هو اسم يهوذا الحوارى الذى خان المسيح فى مقابل دراهم قليلة طبقًا للأناجيل. (المترجم)

(*****) فالتشر Vulture يعنى «النسر» ـ (المترجم).

كانت تلك المسرحية تسخر من الذين سلبوا ثروة الهند، تماما مثل مسرحية «أموال خطرة» للكاتب كاريل تشرشل التى كانت تهاجم شباب المدينة الذين يتقاضون مرتبات باهظة فى الثمانينيات من القرن العشرين، وفى المسرحية نجد السير ماثيو مايت الثرى الذى يهدف إلى استخدام غنيمته لكى يناسب عائلة عريقة، ويفوز بانتخابات البرلمان عن بلدة «برايبم ـ Bribe'm» (وهى تعنى «ارشوهم»). إلا أن المجتمع ينبذ مايت»: مهما كان فساد هذه البلاد فى نظرك، فهناك نفوس سامية لا تزال على قيد الحياة، وتمقت التحالف مع العظمة والفخامة التى جاءت على حساب الشرف والفضيلة»[١٨].

تعديل مرسوم تأسيس الشركة

كان تدخل الدولة فى شئون شركة الهند الشرقية واقعا، حيث كان وجودها يعتمد بالكامل على تجديد مرسوم تأسيسها باستمرار. وكانت الدولة تنظر إلى الشركة على أنها مصدر مهم للأموال منخفضة الفائدة، ووسيلة تحقق من خلالها مصالحها فى آسيا. وجاءت معركة بلاسى لتنهى المعتقدات التى كانت تستند إليها هذه الصفقة. وقد طُرحت أسئلة كثيرة حول ما إذا كان للشركة أحقية فيما حصل عليه كلايف من الأسلاب، وأيضا حول مدى شرعية قيام شركة تجارية بحكم أراض أجنبية. وعندما حصلت الشركة على حق تحصيل ضرائب الديوانى، تأكدت ضرورة وضع حل لتلك القضايا فى أسرع وقت ممكن. ونشب صراع بين الدولة والشركة على مدى القرن التالى للوصول إلى تسوية لهذا الوضع الغريب. وكانت هناك تعقيدات من الناحية العملية والقانونية، ولهذا كان لا بد أن يكون الحل ذا أبعاد متعددة لمواجهة العيوب التى تشوب القواعد الحاكمة للشركة فى الداخل والخارج، وتخصيص مواردها المالية فى الهند، وإدارة الاحتكار الخاص بها. لقد كانت الأموال والمبادئ والسلطة جميعا فى خطر؛ **فدستور الدولة البريطانية كان يؤكد على أحقيتها فى أى أراض يحصل عليها رعاياها عن طريق الغزو.** إلا أن ضرائب الديوانى لم تكن كذلك من الناحية القانونية، وإنما كانت منحة من الإمبراطور المغولى الذى ظل الحاكم الاسمى للبنغال. وكذلك أعلنت

الشركة أن وضعها القانونى يعطيها استقلالية عن تدخل الدولة فى شئونها الداخلية. وكان الكثيرون يتخوفون من أن تصبح أى محاولة لكبح جماح الشركة خرقا خطيرا لحقوق الملكية الخاصة بشركة تم تأسيسها بشكل قانونى. ولعل الأهم من ذلك هو تساؤل عملى بحت: من سيتولى عملية التعيين فى المناصب فى الشرق، التى تجلب أموالا باهظة؟. لقد كان التعيين فى وظائف الشركة فى الهند يعد ضمانا للثراء السريع، وكانت الشركة عازمة على الحفاظ على حق أعضاء مجلس إدارة الشركة فى الترقية. وكانت المخاوف تساور الأحزاب المتنافسة فى مؤسسة الحكم؛ لأنه لو سيطر التاج البريطانى أو البرلمان على حق التعيين فى المناصب فى الهند فإنه سيتحكم فى عالم السياسة فى بريطانيا. ومن أجل ذلك كله، كانت الجهود المبذولة لإصلاح الشركة على مدى عقود متوالية تهدف إلى الحفاظ على توازن القوى فى بريطانيا، وكذلك حل مشكلة سوء الإدارة فى الهند فى آن واحد. ولا عجب فى أن النتائج كانت تمثل مفارقة تاريخية وكانت ظالمة أيضا. وفى نهاية الأمر كانت الحاجة إلى الأموال السائلة هى التى تسيطر على النقاط القانونية الدقيقة فى الدستور. **لقد خرجت بريطانيا من حرب السنوات السبع (١٧٥٦ ـ ١٧٦٣) منتصرة، ولكنها كانت على وشك الإفلاس، وكان رئيس الوزراء البريطانى ويليام بيت الأكبر ينظر إلى ضرائب الديوانى على أنها هدية إلهية لملء الفجوة المتسعة فى الخزانة العامة.** وحاول أعضاء مجلس إدارة الشركة كسب الحكومة لصفهم؛ حيث تقدموا باقتراح فى شهر نوفمبر من عام ١٧٦٦ يمنح التاج البريطانى كل العائدات على الأراضى ـ مخصوما منها النفقات ـ فى مقابل مد مرسوم تأسيس الشركة لمدة ٣٧ عامًا والموافقة على إعطاء مساهمى الشركة حصة ربح سنوية غير محدودة تبلغ ١٥٪. إلا أن مساهمى الشركة اعترضوا على هذا العرض ورفضوه، لأنه كان عرضا سخيا أكثر من اللازم لصالح الحكومة، وفى شهر مايو من العام التالى قاموا بالتصويت لصالح حصة ربح مقدارها ٥ , ١٢٪، وهكذا حرموا الحكومة من جانب كبير من ضريبة الديوانى. وثار غضب الحكومة التى تقدمت على الفور بمشروع قانون حصة الربح الذى يحدد الأموال المدفوعة بنسبة ١٠٪، وفى أثناء ذلك تواصلت المفاوضات، وتم التوصل فى النهاية إلى اتفاق فى شهر يناير من عام ١٧٦٩،

وكانت الحكومة بمقتضى هذا الاتفاق تحصل على ٤٠٠ ألف جنيه سنويا ـ وهى بالفعل «ضريبة هبطت من السماء» ـ واحتفظت الشركة بحق زيادة حصة الربح الخاصة بها كحد أقصى ٥ , ١٢٪ . أما بالنسبة لمسألة السيادة فقد تم إرجاؤها لوقت آخر، وخاصة أن التاج البريطانى كان متخوفا من تحمل المسئوليات التى ستترتب على حكم الهند .

وأدى انهيار المشروع الوهمى فى البنغال إلى قلب الوضع رأسا على عقب، وتعرضت الشركة لاتهامات بسوء الإدارة فى الهند؛ إذ كان العديد من أعضاء البرلمان من مساهمى الشركة . وعندما انخفضت أسعار الأوراق المالية الخاصة بالشركة، ظهر فى الصورة مجموعة قوية من السياسيين الحانقين، وأدت التقارير الواردة من البنغال إلى إثارة غضبهم بشدة، فأرسلت الشركة ثلاثة مراقبين لعلاج الموقف حتى تُحبط أى محاولة أخرى للتدخل فى شئونها . إلا أن السفينة التى كانت تحملهم ـ أورورا (والاسم يعنى «الفجر») ـ فُقدت فى طريقها إلى الهند بكل من كان عليها . وعندما وصلت الأنباء لندن قام أعضاء مجلس إدارة الشركة بتعيين وارين هاستينجس حاكما على البنغال فى عام ١٧٧١ ، وأخذوا فى الإعداد لإصدار تشريع جديد يعطى الشركة حقوقا قضائية إضافية تمكنها من السيطرة على مديريها فى الخارج . إلا أن تلك الجهود التى جاءت فى اللحظة الأخيرة لتنظيم أمور الشركة داخليا بعيدا عن التدخل الخارجى كانت تتعارض على نحو لا يبعث على الأمل مع ما يتطلبه الموقف . وفى أبريل من عام ١٧٧٢ رفض البرلمان مشروع قانون النظام القضائى الذى قدمه سوليفان، وتم تشكيل لجنة مختارة بدلا منه يتولى رئاستها جون بيرجوين للتحقيق فى شئون الشركة . وهكذا كان البرلمان يراجع شئون الشركة بالفعل قبل انهيارها فى شهر سبتمبر .

نهاية الجشع المركانتيلى

يشتهر بيرجوين بأنه الجنرال الذى خسر بعد ذلك معركة ساراتوجا خلال حرب الاستقلال الأمريكية . وعندما ترأس اللجنة المختارة نجح فى اجتذاب سلسلة متوالية من الشهود المشهورين جماهيريا لتفسير ما قامت به الشركة منذ

معركة بلاسى. إلا أن كلايف كان من الغطرسة بحيث لم يكترث بالتحقيقات التى أجرتها اللجنة، وقال إنه برىء من أى تعاملات تتصف بالفساد، وأنه حتى لو كان قد تلقى هدايا فإنه لا يرى «سببا وجيها ـ بعد أن خاطر بحياته كثيرا فى خدمة الشركة ـ يجعله يتجاهل الفرصة الوحيدة الشريفة التى تمكنه من الحصول على الثروة، ويعتمد اعتمادا كاملا ـ وهو ما قاله بالحرف الواحد- على سخاء مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة مهما تكن»[١٩]، ثم انقلب على مستخدميه السابقين واتهم أعضاء مجلس الإدارة بأنهم فشلوا فى التعامل تعاملا سليما مع التحدى الذى فرضه استيلاء الشركة على البنغال، وأنهم تعاملوا معه كما لو كان «ذلك المشروع الوهمى لشركة ساوث سى، وليس كشىء مادى واقعى» وأضاف أنهم «لم يهتموا سوى بالحاضر بغض النظر عن المستقبل»[٢٠].

وعندما انعقد البرلمان للمرة الثانية فى الشتاء، كان الجميع قد علم بالكارثة المالية التى تواجهها الشركة. وحاول أعضاء مجلس الإدارة حل مشكلة الشركة للمرة الثانية عن طريق إرسال لجنة من المراقبين، وهى اللجنة التى تم ترشيح سميث ليكون عضوا فيها. إلا أن ذلك الإجراء جاء بعد فوات الأوان، ولم يدرك من قاموا به أن الشركة فى ذلك الوقت كانت محط «كراهية الجميع»، فقام رئيس الوزراء اللورد نورث بتشكيل اللجنة السرية، وهى التى سرعان ما أظهرت قوتها عندما اقترحت إصدار تشريع يمنع لجنة الشركة من أى مبادرات. وأصبحت الدولة فى موقع القوة بلا جدال، وكشف نورث عن نواياه بوضوح عندما أعلن أمام البرلمان فى شهر مارس: «فى ظنى يا سيدى أن البرلمان له حق فى مساءلة شركة الهند الشرقية». وبدأت المفاوضات الجدية حول المنحة المالية العاجلة فى العام الجديد. وكان أعضاء مجلس إدارة الشركة هم أصحاب المبادرة، حيث طلبوا عن ثقة قرض مقداره ١,٥ مليون جنيه إسترلينى من الحكومة، وأن يكون فى مقدورهم دفع حصص الأرباح من جديد عند تسديد نصف هذا القرض. إلا أن البرلمان لم يوافق على ذلك واقترح بدلا منه قرضا أصغر، ووضع قيوداً أكثر صرامة على حصص الأرباح، ومنح كل المساعدات المالية بشرط «أن يتم فى الوقت نفسه اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع اللوائح التى تضمن إدارة شئون الشركة إدارة سليمة فى المستقبل»[٢١].

أنهى بيرجوين تحقيقاته، وقدم التقرير النهائى فى شهر مايو. وانتهى هذا التقرير إلى أن كلايف حصل على ثرواته من معركة بلاسى بطرق غير شرعية. ووقف بيرجوين على منصة البرلمان متحدثا وهو يَلقى التأييد والدعم من أعضاء لجنته بمن فيهم ويليام ميرديث(*)، الذى انتقد بشدة الاستبداد الذى كانت الشركة تمارسه فى البنغال. ووقف ميرديث يتحدث بأعلى صوته: **«لم يوجد قط مثل هذا النظام الذى يؤمن بمبدأ واحد وهو الجشع التجارى، ويستخدم وسيلة واحدة للحكم هى القوة»**، ونبذ بقوة محاولة الشركة الفوز بتعاطف الجماهير عن طريق تركيز اهتمامهم على الخسائر فى الأرواح التى نجمت عن حادثة «الزنزانة»، وقال: «إنى أتذكر حادثة مشابهة فى سجن سانت مارتن(٢٢). وأعلن بيرجوين أمام مجلس العموم فى شهر مايو من عام ١٧٧٣ أنه «من واجب أعضاء المجلس كحراس على شرف الأمة أن يجدوا العلاج»، وقال إن «عدالتنا العقابية يجب أن تتعقب جذور الشر»؛ أى عملية الانقلاب التى حدثت فى عام١٧٥٧(٢٣). وأشار بيرجوين إلى كلايف دون غيره على أنه «أقدم، بل وأهم المقصرين» وأنه كان يمثل «قدوة سيئة» لبقية مديرى الشركة. وكان بيرجوين يقدح فى سمعة كلايف داخل البرلمان، وفى الخارج كانت المجلات والمنشورات تمتلئ بالرسوم الكاريكاتورية التى تدين كلايف وتتهمه بالفساد، ويظهر كلايف فى أحد هذه الرسومات وقد تراجع فى رعب أمام ثلاثة أشباح لتجار هنود جاءوا للمطالبة بالعدالة. وفى الحادى والعشرين من شهر مارس، عرض بيرجوين اقتراحه أمام البرلمان للتصويت عليه، وكان ينص على أن: **جميع الأراضى التى تم الاستيلاء عليها بالغزو تنتمى للتاج البريطانى(**)، وأن القانون لا يسمح للأفراد بالاستيلاء على تلك الملكية العامة لأنفسهم، وأن كلايف فعل ذلك بالفعل»**. إلا أن حلفاء كلايف قاموا بإدخال مجموعة من التعديلات على الاقتراح جعلته غير ذى نفع، ثم وافق البرلمان عليها، وتلا ذلك على الفور مقترح يُطرى على **«خدمات كلايف العظيمة التى تستحق التقدير»**. وفى النهاية نجا كلايف من اللوم بعد مناقشة دامت

(*) ويليام ميرديث سياسى بريطانى لامع فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ـ (المترجم).

(**) كما لو كانت المشكلة هى من هو اللص الذى يستحق الأسلاب، الشركة أم الحكومة البريطانية؟ ـ (المترجم).

من الساعة الثالثة ظهرا حتى الساعة الخامسة من صباح اليوم التالى. إلا أن ذلك حطم سمعته، ولقى كلايف حتفه بعد ثمانية عشر شهرا فى ظروف غامضة. وكان الكثيرون يرون أنه قد انتحر، حيث قال د. جونسون إن كلايف «كان قد حصل على ثروته عن طريق جرائم مروعة، حتى إن إدراكه لتلك الجرائم دفعه إلى قتل نفسه»[٢٤].

ثم تحول الاهتمام إلى الشركة نفسها، وقرر رئيس الوزراء نورث ألا يستمر فى ذلك الجدل الدستورى المتعلق بمن يملك البنغال، كما تجنب اتخاذ أى إجراءات بخصوص الاحتكار الذى تمارسه الشركة، حيث كان يدرك أن ذلك الاحتكار هو الآلية الأساسية للعودة بالضرائب الهندية إلى بريطانيا. وبدلا من أن يقوم بعملية إصلاح جذرية للشركة عمل على صدور ثلاثة قوانين لتخفيف الضائقة المالية التى تمر بها الشركة وإصلاح ممارساتها. وجاء فى القانون الأول شروط وأحكام القرض الذى ستقدمه الحكومة للشركة، الذى كان يبلغ ٤,١ مليون جنيه، وأهم تلك الشروط هو وضع سقف لحصص الأرباح يصل إلى ٦٪ إلى أن تسدد الشركة الدين بالكامل. وفى المقابل، كان على الشركة أن تتقبل القانون الثانى، وهو القانون المنظم الذى صدر فى عام ١٧٧٣. كان ذلك القانون بمثابة تعد خطير على استقلالية الشركة فى الداخل والخارج على حد السواء. وكان الكثيرون يرون أن النظام الديموقراطى الذى كانت الشركة تطبقه فى إدارتها هو السبب الرئيسى وراء الفوضى التى وقعت فيها؛ وكإجراء مضاد قام القانون المنظم بوضع قيود صارمة على حقوق المساهمين؛ حيث تم رفع الحد الأدنى من قيمة رأس المال اللازم لمنح العضو حق التصويت فى اجتماعات الشركة ليصل إلى ألف جنيه بدلا من ٥٠٠ جنيه. وعندما صدر هذا القانون كان عدد مساهمى الشركة يبلغ ٢١٥٣، منهم ١٢٤٦ يملكون ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه من قيمة رأس المال، وهم الذين تم سحب حق التصويت منهم جميعا بضربة واحدة. علاوة على ذلك جعل القانون المنظم للمساهمين الذين يملكون ٣٠٠٠ جنيه صوتين، والذين يملكون ٦٠٠٠ جنيه ثلاثة أصوات. أما الأثرياء الذين يملكون ١٠٠٠٠ جنيه من أسهم الشركة فكان لهم أربعة أصوات. وكان نورث من السذاجة بحيث كان

يأمل أن يؤدى تخفيض عدد المساهمين الفاعلين إلى القضاء على الفوضى، وأن «ازدياد حجم الملكية سيؤدى إلى الاستقامة السلوكية»[٢٥]. إلا أن تلك الإجراءات زادت من تعقيد مشكلة «العصابات والفساد»، حيث أصبح من السهل على القليل من الأثرياء العائدين من الهند السيطرة على الشركة. كما تم تقييد سيطرة مساهمى الشركة على مجلس إدارتها، حيث ألغيت الانتخابات السنوية التى كانت تجرى لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة جميعهم، وحل محلها اقتراعات متعاقبة يتم خلالها انتخاب ربع أعضاء مجلس الإدارة كل عام، الذين يبلغ عددهم ٢٤ عضواً. وكان الهدف من ذلك هو إضفاء صفة مميزة على قيادة الشركة تكون أكثر قدرة على البقاء، إلا أن القانون قام أيضا بإضعاف استجابة أعضاء مجلس الإدارة لملاك الشركة دون وضع آلية للمساءلة من خلال إجراءات أخرى.

أيضا تم وضع قيود على حرية الشركة فى تصريف أمورها الخاصة فى الهند، حيث ظهر منصب جديد هو «الحاكم العام للهند» الذى كان مقره الرئيسى هو كلكُتا، وله السيادة على رئاسات بومباى (مومباى) ومدراس. وتم تخصيص راتب سنوى مبهر لهذا المنصب وهو ٢٥ ألف جنيه إسترلينى، وهذا المبلغ لا يزيد كثيرا عما كسبه كلايف فى عام واحد من جمعية التجارة التى كانت تقتصر عليه وباقى مديرى الشركة فقط. وحصل وارين هاستينجس ـ الذى كان حاكما عاما للبنغال وقتها ـ على هذا المنصب الجديد، وكان هذا المنصب الذى يجعل شاغله حاكما مطلق السلطة جزءا من مجلس يتكون من خمسة أعضاء، يقوم البرلمان بتعيين ثلاثة من أعضائه. وأصبح للدولة أغلبية من الناحية النظرية فقط بالنسبة لاتخاذ القرار فى أهم فروع الشركة. وأدى ذلك أيضا إلى زرع الصراع الداخلى الدائم بين الأعضاء المعينين من قبل البرلمان ورجال الشركة. كذلك تم تأسيس محكمة عليا فى البنغال بهدف تحقيق العدالة للرعايا البريطانيين هناك، إلا أن سلطاتها كانت غير واضحة إلى أقصى الحدود. كما تم إلغاء الامتياز الذى كانت تتمتع به الشركة بالنسبة للخصوصية التجارية؛ حيث أعطى القانون المنظم الحكومة حق الاطلاع على جميع المراسلات الواردة من الهند، ثم ازداد هذا التدخل فيما بعد ليشمل حق رفض الخطابات الصادرة أيضا.

واعترضت الشركة على تلك الإجراءات الجديدة، وقالت إنها بمثابة تخريب لمرسوم تأسيسها، وأنها سابقة يمكن تطبيقها فى مواضع أخرى «لإنهاء استقلال المنطقة التجارية فى لندن نفسها»، إلا أن وضع الشركة لم يكن يسمح لها أبدا باعتراض طريق التعديلات. **وكان رئيس تحرير مجلة جنتلمنز ماجازين يرى أنه من الواضح أن القانون المنظم «سيكون فى المستقبل (ولعله ليس المستقبل البعيد) وسيلة لنقل ثروة وسلطة أعظم شركة تجارية فى العالم إلى الحكومة، وكانت العبارات التى قالها بالضبط هى transit Gloria mundi التى تعنى «هكذا ينتقل مجد العالم»**[٢٦].

الشاى المقيت أفظع البلايا[٢٧]

إلا أن مشكلات الشركة لم تنته بعد، حيث كان القانون الثالث الذى عمل اللورد نورث على صدوره هو قانون الشاى. ويتفق المؤرخون الآن على أنه لم يحدث أبدا أن حظى مشروع قانون تسبب فى تلك العواقب الوخيمة باهتمام أقل مما حظى به «مشروع القانون هذا أثناء إقراره فى البرلمان»[٢٨]. وأهمية البنغال بالنسبة لحسابات الشركة يمكن أن توضح الأهمية المتزايدة لتجارة الشاى مع الصين؛ ففى بداية القرن الثامن عشر كانت كمية الواردات من هذا المشروب الجديد تصل إلى ١٠٠ ألف رطل فقط، وهو ما يعادل ١٪ فقط من تجارة الشركة. إلا أن هذه النسبة زادت بسرعة لتصل إلى ٢,٥ مليون رطل فى أواخر الأربعينيات من القرن الثامن عشر، ثم وصلت إلى أكثر من ٤ ملايين رطل سنويا فى الفترة ما بين عامى ١٧٦٠ و١٧٦٧. فى ذلك الوقت كانت الشركة تدفع فى المتوسط شلن واحد(*) مقابل كل رطل من الشاى فى كانتون، وتبيعه فى مزاداتها فى لندن بأربعة أضعاف هذا المبلغ. وكان الشاى بلا شك هو أربح السلع على الرغم من تكاليف الشحن والرسوم الجمركية الباهظة التى كانت الحكومة تفرضها على واردات الشاى. وكان كوب الشاى المحلى بالسكر، الذى يزرعه العبيد فى

(*) ما يعادل (١/ ٢٠ من الجنيه الإسترلينى) ـ (المترجم).

جزر الهند الغربية، ويشربه المواطن بعد الظهر يعبر عن إمبراطورية الاستهلاك البازغة فى بريطانيا.

وكان هناك طلب كبير على الشاى من خارج السوق البريطانية، وخاصة من أمريكا، تماما كما حدث مع تجارة المنسوجات. وكان التجار يقومون بشراء الشاى من مزادات الشركة ربع السنوية، ويقومون بإعادة تصديره عبر المحيط الأطلنطى حيث كانت رخصة الشركة تشمل فقط الواردات الآسيوية. وبحلول عام ١٧٦٠ كانت القارة الأمريكية تستهلك أكثر من مليون رطل من الشاى فى العام. إلا أن ربع هذه الكمية فقط كانت تأتى من بريطانيا مباشرة، وكان الباقى يدخل عن طريق التهريب للتحايل على نظام الضرائب الباهظة فى بريطانيا. وعندما وضعت حرب السنوات السبع أوزارها، أصبحت تلك التجارة المهمة جزءا من صراع جديد؛ حيث كان التاج البريطانى يسعى وراء مد سلطة فرض الضرائب التى يتمتع بها إلى المستعمرات البريطانية فى القارة الأمريكية. وفى عام ١٧٦٥ قامت بريطانيا بفرض رسوم الدمغة على المستعمرات الأمريكية؛ حيث كانت الدولة فى حاجة ملحة لجعل سكان مستعمراتها يشاركون فى دفع نفقاتها العسكرية، تماما كما حدث عندما أخذت الدولة من أموال الشركة بسبب حاجتها الملحة إلى المال بعد الحرب. إلا أن رد الفعل كان سريعا وعنيفا؛ حيث كان الأمريكيين الذين عارضوا القرار يرون أن الدستور لا يعطى للبرلمان حق فرض الضرائب على المستعمرات، وحدثت عمليات مقاطعة وشغب مما أجبر الحكومة البريطانية على إلغاء تلك الرسوم بعد عام واحد فقط.

وخلال تلك الفترة، كانت الشركة تحاول جاهدة حشد التأييد لإيجاد سبل لزيادة تجارتها الشرعية مع أمريكا. وكان الاتفاق الأول الذى عقدته الشركة مع الحكومة فى عام ١٧٦٧ لتقسيم عائدات البنغال بينهما ينص أيضا على أحقية الشركة فى استرداد جميع الرسوم الجمركية على تصدير الشاى فى حالة إعادة تصديره إلى القارة الأمريكية لمدة خمس سنوات. وعندما ألغيت الضرائب أصبح سعر الشاى الآن مساويا للسعر الذى يدفعه المهربون فى أمستردام، وزادت الواردات الشرعية إلى القارة الأمريكية بنسبة ٤٢٪ فى نيويورك وبنسبة ١٠٠٪

فى فيلادلفيا خلال الثمانية عشر شهرا التالية . إلا أن ما قدمته الحكومة باليد اليمنى أخذته باليد اليسرى ؛ حيث قام وزير الخزانة تشارلز تاونسند بإصدار قانون للعائدات يفرض رسومًا جمركية على واردات الزجاج والرصاص والورق والشاى إلى أمريكا بالتزامن مع عملية استرداد الرسوم الجمركية . وبدلا من جمع الرسوم الجمركية على الشاى فى إنجلترا ، قام تونسند بمنتهى البساطة بنقل الضرائب عبر المحيط الأطلنطى ؛ مما أدى إلى ضياع الامتيازات التى حصلت عليها الشركة منذ فترة قصيرة .

والأسوأ من ذلك أن أهالى المستعمرات كانوا يعارضون ما قام به تاونسند شكلا ومضمونا ، وأصبح الشاى هو مصب هذا الغضب ؛ حيث ظهرت حملة قوية مضادة للشاى فى المناطق الممتدة على طول الساحل الشرقى ، وكان ناشطو هذه الحملة يروجون للشاى الذى تنتجه لابرادور كبديل ، وأقسم الكثيرون على الامتناع عن شرب الشاى تماما حتى يتم إلغاء الرسوم الجمركية ، وانخفضت بشدة واردات الشركة من الشاى الذى يدخل البلاد بطريقة شرعية لتصل إلى ١٠٨ آلاف رطل فقط فى عام ١٧٧٠ بعد أن كانت قد وصلت إلى رقم قياسى فى عام ١٧٦٨ هو ٨٦٩ ألف رطل . وعندما قدم التجار البريطانيون التماسا إلى الحكومة يشتكون فيه من الآثار المدمرة لتلك الأحداث على التجارة ، أعادت الحكومة النظر فى الأمر . وفى عام ١٧٧٠ ، ألغت جميع الرسوم الجمركية التى فرضها تاونسند . إلا أن اللورد نورث أبقى على الرسوم الجمركية الخاصة بالشاى رغم الجهود الكبيرة التى بذلتها الشركة لإلغائها . ولم تصدر الشركة من الشاى سوى ألف رطل فقط إلى نيويورك وفيلادلفيا فى الفترة ما بين عامى ١٧٧١ و ١٧٧٣ .

كان الخراب قد حل على الشركة بالفعل ؛ حيث أدت المقاطعة التى قام بها أهالى المستعمرات البريطانية فى القارة الأمريكية إلى بقاء ١٨ مليون رطل من الشاى غير المباع فى مخازن الشركة فى لندن ، وهو هم جديد أضيف إلى هموم الشركة الأخرى : انهيار أسعار أسهم الشركة فى عام ١٧٦٩ ، وسوء الإدارة المتزايد فى البنغال ؛ فطالب أعضاء مجلس إدارة الشركة بإعطائهم حق تصدير فائض الشاى عبر المحيط الأطلنطى ، وذلك فى الالتماس الذى قدموه للبرلمان .

وجاء قانون الشاى ليمكن الشركة من بيع الشاى مباشرة للقارة الأمريكية، وهو ما كان يمثل خطوة إستراتيجية عبقرية، إضافة إلى ذلك تمكنت الشركة بمقتضى هذا القانون من الحصول على تخفيض ضريبى كبير عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية على الشاى الذى تستورده الشركة إلى إنجلترا. وبعد منع الوسطاء وتخفيض الضرائب المدفوعة، قلت التكلفة كثيرا حتى صار بإمكان الشركة بيع الشاى بأسعار أقل من أسعار الشاى المهرب الذى كان ينافس شاى الشركة. وكانت الحكومة البريطانية ترى أن أسعار الشاى المنخفضة سوف تدفع الأمريكيين إلى قبول استمرار الرسوم الجمركية المتواضعة التى فرضها تاونسند على الشاى. واعترضت مجموعة من أعضاء البرلمان على ذلك، وقالوا إنه سيؤدى إلى زيادة الغضب السائد بسبب تلك الرسوم الجمركية. إلا أن الحكومة تشبثت برأيها، وهكذا قامت الشركة فى صيف عام ١٧٧٣ بوضع خطط لشحن ٢٠٠٠ صندوق شاى إلى أربعة موانى مهمة هى بوسطن وتشارلستون ونيويورك وفيلادلفيا.

إلا أن اللورد نورث ارتكب خطأ إستراتيجيّا. وكانت حملة مقاطعة الشاى قد بدأت تنتهى فى القارة الأمريكية عند إلغاء الجزء الأكبر من الرسوم الجمركية التى فرضها تاونسند على الشاى، لكن قانون الشاى أحيا الحملة من جديد وجعلها أكثر حدة؛ حيث بدأت تعلن معارضتها لهيمنة الشركات الكبرى وكذلك الضرائب غير العادلة. وكذلك كان الوطنيون (الأمريكيون) يجدون عونا كبيرا من جانب التجار البريطانيين الذين تدهورت تجارتهم بسبب المميزات التى حصلت عليها الشركة. ووفقا لأحد شهود العيان، «كان المعارضون لهذا الإجراء من البريطانيين يبعثون خطابات إلى القارة الأمريكية يحثون فيها الوطنيين على المقاومة بثبات واجتهاد»[٢٩]. وقامت الجرائد والمنشورات منذ شهر أكتوبر فصاعدا بتوفير وابل من التحليلات والحجج المنطقية لمواطنى المستعمرات الثلاث عشرة. فنجد على سبيل المثال مقالة مؤثرة فى صحيفة بوسطن إيفنينج بوست فى الثامن عشر من شهر أكتوبر من عام ١٧٧٣ بتوقيع شخص يدعى «ريكلوسوس»(*) وتكشف عن حماقة الخطة التى وضعها اللورد نورث. وكان ريكلوسوس يقول

(*) Reclusus ويعنى «الزاهد» ـ (المترجم).

فيها: «على الرغم من أن أول كمية من الشاى ستباع بسعر منخفض حتى يُقبل عليها الناس، فإنه عندما يعتاد الناس على هذا النظام الجديد ستفكر الشركة ـ شأنها شان كل المحتكرين ـ فى الحصول على ربح أكبر من بضاعتها فترفع أسعارها كما تشاء»[٣٠]. وكان سوء تصرف الشركة فى الهند ـ الذى أصبح معروفا للجميع ـ سببا قويا آخر لمنع الشركة من الحصول على مكان آمن فى القارة الأمريكية تنطلق منه بعد ذلك. أما فى صحيفة «ذى ألارم ـ The Alarm» فقد شدد مقال يحمل توقيع شخص يدعى «رستيكوس» على أن «مسلك الشركة فى آسيا لسنوات مضت يدل على أنها لا تحترم قوانين الشعوب ولا حقوق ولا حريات ولا أرواح البشر». لقد كان غزو كلايف للبنغال والمجاعة التى تلت ذلك بمثابة فرصة لا يمكن تضييعها، فكان رستيكوس يقول أيضا: «لقد شنوا الحروب، وتسببوا فى الثورات، وخلعوا الأمراء الشرعيين، وضحوا بملايين البشر من أجل الكسب». ويقال إن مليونا ونصف المليون (١٥٠٠٠٠٠) من البشر قد هلكوا فى المجاعة فى عام واحد، ليس بسبب أرض لم تجود بخيراتها، ولكن لأن هذه الشركة وموظفيها استحوذوا على كل السلع الضرورية للحياة، ورفعوا أسعارها إلى أقصى حد حتى إن الفقراء لم يتمكنوا من شرائها[٣١].

وكان تجار الشاى يواجهون تهديدات بمعاقبتهم عن طريق تلطيخ أجسادهم بالقار ونثر الريش عليهم، وقد جاءت هذه التهديدات بالأثر المطلوب؛ حيث أرسل التجار فى نيويورك وفيلادلفيا خطابات إلى الشركة يتنازلون فيها عن عقود تجارة الشاى التى حصلوا عليها. وفى بوسطن، رست ثلاث سفن فى الميناء ورفضت العودة. فتخفى الوطنيون فى ليلة السادس عشر من شهر ديسمبر من عام ١٧٧٣ فى ملابس قبيلة موهاوكس الهندية وقاموا بإلقاء ٩٠ ألف رطل من الشاى تبلغ قيمتها ٩,٦٥٩ جنيهًا إسترلينيًا فى مرفأ بوسطن. وقامت السلطات البريطانية على الفور بإغلاق ميناء بوسطن إلى أن يقوم مواطنوها بتعويض الشركة عن بضاعتها. إلا أن ذلك لم يحدث بالطبع، وأدت حفلة الشاى تلك إلى حدوث ثورة فى ليكسينجتون فى شهر أبريل من عام ١٧٧٥ لم يكن فى الإمكان إيقافها. وهكذا ساهمت الشركة التى دبرت من قبل الانقلاب الذى حدث فى البنغال،

وبغباء فى إشعال ثورة أخرى فى القارة الأمريكية. وترى جين آن موريس ـ وهى تعود بالذاكرة من بدايات القرن الحادى والعشرين إلى الوراء ـ أن هذا الاحتجاج ذو الدلالة الرمزية ضد المؤسسات الكبرى له معان رنانة، وكتبت تقول فى عام ٢٠٠١ : «إن الشعب الذى وضع القواعد التى قامت عليها هذه الأمة لم يدخل فى حرب من أجل أن يصبح لديهم اثنان من «ممثلى المواطنين» يجلسون فى اجتماعات شركة الهند الشرقية البريطانية، لقد قاموا بثورة لكى يتحرروا من الظلم سواء كان ظلم الشركات الكبرى أو الحكومات أو غيره من أنواع الظلم»[٣٢].

انتقام رافاييل

كانت موجة الاشمئزاز المتصاعدة ضد شركة الهند الشرقية على وشك الخمود، لكن كانت هناك عملية تصفية حسابات أخيرة تلوح فى الأفق. فعندما نشر ويليام بولتس كتابه «اعتبارات فى الشئون الهندية» فى بدايات عام ١٧٧٢ كانت إحدى شكاواه المؤلمة هى عدم مثول أوغاد الشركة أمام القضاء حتى تأخذ العدالة مجراها. وجاء فى كتابه: «إن عجز السلطة فى هذا الجانب من المحيط قد وصل إلى درجة لا تستطيع معها محاكمة أحد المقصرين فى الهند فى أوروبا»[٣٣]. وكان بولتس يكتب من منطلق خبرته الشخصية؛ حيث كان يشعر أنه طرد من البنغال بغير حق بسبب نظام قضائى ضعيف تمزقه الصراعات من أجل المصالح الشخصية. ويبدو أن الشركة لم تكتف بطرد بولتس، فقامت بالقضاء على المشروع التجارى المشترك بينه وبين مجموعة من التجار الأرمينيين الأثرياء الناجحين حيث وجه هارى فيريلست ـ الحاكم العام الذى جاء بعد كلايف ـ سلسلة من الضربات المنظمة ضد ذلك المشروع التجارى، فقام بالقبض تعسفيا على جريجور كوجامول، وميلكوم فيليب فى مدينة فاراناسى فى شهر مارس من عام ١٧٦٨، وبعد أيام قلائل ألقى القبض على جوهانس بادرى رافاييل، وواسكن إستيفان فى مدينة فايز أباد، وتم نقل الأربعة فى نهاية الأمر إلى مرشد أباد، وتم إطلاق سراحهم بعد أن قضوا أكثر من خمسة أشهر فى السجن دون أن توجه إليهم تهمة أو يجدوا توضيحا لما حدث. وعندما استعادوا حريتهم اكتشفوا

أن الوضع التجارى قد انقلب رأسا على عقب؛ حيث تم منع جميع التجار الأرمينيين والإنجليز والبرتغاليين من ممارسة تجارتهم فى أسواق البنغال الداخلية.

وقرر اثنان من التجار الأربعة ـ كوجامول، ورافاييل ـ العودة إلى إنجلترا للمطالبة بالتعويض، وكانت تلك خطوة غير عادية. وأدى وصول هذين التاجرين الثريين إلى توفير أساس قوى تستند إليه الشكاوى المضادة للشركة، وهو ما لم يتمكن النقد اللاذع الذى وجهه بولتس للشركة من تحقيقه. إلا أنهما خاضوا معركة عسيرة، حيث كان عليهما أولا إقناع المحاكم البريطانية باختصاصها فى القضية، ثم إثبات الجريمة التى ارتكبها فيرلست، وهم على بعد آلاف الأميال من مسرح الجريمة؛ لقد كان صراعا طويلا وصعبا استمر ثمانى سنوات حتى تم حسمه. وفى شهر سبتمبر من عام ١٧٦٩ قدم كوجامول، ورافاييل التماسا لأعضاء مجلس إدارة الشركة يشتكون فيه من المعاملة القاسية وغير الإنسانية «التى لقياها، ويعلنان أسفهما على القرار التعسفى الذى أصدره فيرلست، الذى حرمهما من حرية التجارة التى تمتع بها شعبهما على الدوام حتى خلال فترات حكم أسوأ الحكام المغول القدامى»[٣٤]. إلا أن أعضاء مجلس الإدارة لم يتخذوا أى إجراء حيال هذه الشكوى فبدآ فى اتخاذ الإجراءات القانونية ضد فيرلست للحصول على التعويضات فى شهر يولية من عام ١٧٧٠. وهكذا بدآ رحلة طويلة فى متاهات القانون البريطانى. لكن فى شهر ديسمبر من عام ١٧٧٤، عُرضت القضية فى النهاية على هيئة محلفين فى مجلس مدينة لندن، وأدان المحلفون فيرلست بتهمة «الحبس الخطأ» وحكموا عليه بدفع خمسة آلاف جنيه إسترلينى إضافة إلى مصاريف الدعوة، فشعر فيرلست بالغضب الشديد وطالب بإعادة المحاكمة، إلا أنه لم يتمكن من فعل شىء سوى تأجيل الأمر الذى كان قد تم حسمه بالفعل وتخفيض ألف جنيه من قيمة التعويض، وكذلك أصدرت المحاكم البريطانية حكما لصالح كوجامول بتعويض قدره ٣٢٠٠ جنيه، وفى شهر يولية من عام ١٧٧٧، حصل واسكن إستيفان على حكم بتعويض قدره ٢٥٠٠ جنيه. وكان مجمل ما دفعه فيرلست هو ٩٧٠٠ جنيه إسترلينى (ما يعادل ٨٠٠ ألف جنيه فى عام ٢٠٠٢)، بالإضافة إلى مصاريف الدعوة القضائية الباهظة للتجار الأرمينيين وله شخصيا[٣٥]. ويعد ذلك شهادة لصالح النظام القضائى فى بريطانيا

بأن هيئات القضاة والمحلفين المتتالية كانت عازمة على عدم الاكتراث بالقومية الإنجليزية وعلى إدانة فيرلست «بالظلم، والسجن الخطأ، وعمليات نهب لا مثيل لها»[٣٦]. وانتهى مستقبل فيرلست فى الشركة بعد أن كان أحد مديرى الشركة الأثرياء، وقضى أيامه الأخيرة فى المنفى بعيدا عن دائنيه[٣٧].

وبعيدا عن مسرح الجريمة بآلاف الأميال، كان مبدأ خضوع الشركات التى تعمل خارج حدود الدولة البريطانية للمساءلة القضائية فى بريطانيا على سوء التصرف قد ترسخ فى سبعينيات القرن الثامن عشر فى لندن. وينظر الكثيرون من العاملين فى مجال التجارة إلى الموجة المتصاعدة حاليا من القضايا التى ترفع فى جميع أنحاء العالم ضد المؤسسات الكبرى على أنه شىء جديد ولا مبرر له إلى حد ما. إلا أن قضية فيرلست تعد سابقة قضائية قوية توضح لنا أنه منذ ٢٠٠ عام جرت محاكمة أحد كبار مديرى أول شركة متعددة الجنسيات فى العالم وإدانته بتهم تُعد فى يومنا هذا انتهاكات لحقوق الإنسان. إلا أن النتائج العملية لهذا النجاح لم يكن لها تأثير كبير؛ حيث لم يكن لدى التجار الآخرين الوسائل أو الإرادة للعودة إلى إنجلترا وطلب التعويض.

نوبة خاطفة من حسن السلوك

كان آدم سميث يكره المستعمرات كما يمقت مؤسسات الأعمال، ويرى أنها بطبيعتها تتسبب فى ضياع مجهود ومال المستعمر وعادة ما تتسبب فى ظلم المستعمَر. وأعلن عن حزنه لأنه لم يحدث أبدا أن تَخلت أى دولة عن مستعمرة طواعية، وذلك بسبب حقيقة محزنة وهى أن «هذه التضحيات تخدش الكبرياء»[٣٨]. وكان يرى أن اندلاع الحرب فى القارة الأمريكية يعد فرصة كبيرة ضائعة لتأسيس اتحاد عقلانى فى المحيط الأطلنطى أساسه التجارة المفتوحة والحكومة النيابية. وبعد نشر كتاب «ثروة الأمم» بأربعة أشهر، أصدرت المستعمرات الثلاثة عشرة إعلان الاستقلال، وتلا ذلك سبع سنوات من الحرب المريرة. وعندما كان سميث منهمكا فى إعداد الطبعة الثالثة من رائعته فى عام ١٧٨٣، كانت الحرب الأمريكية على وشك الانتهاء. وكانت شركة الهند

الشرقية تواجه «ضائقة هى الأسوأ فى حياتها» بعد «نوبة السلوك الحسن الخاطفة» التى تلت صدور القانون المنظم.

أرسل سميث خطابا للناشر ويليام ستراهان فى شهر مايو من عام ١٧٨٣ يعلمه فيه أنه كان يعتزم إضافة قسم جديد للكتاب يقدم «شرحا مفصلا لما تمثله معظم الشركات التجارية المرخصة فى بريطانيا من سخف وأذى»[٣٩]. وأدى ذلك إلى إحياء الاهتمام الشعبى والسياسى بشئون شركة الهند الشرقية. وظهر ذلك الرد القوى المضاد فى المجلد الأخير من الكتاب الجديد، وكان يتناول «الأشغال العامة والمؤسسات اللازمة لتيسير فروع معينة من التجارة». إلا أن الشركات المساهمة تعد من وجهة نظر سميث أحد العيوب الخطيرة فى السياسة العامة. وكان هناك دافع معين يتسم بالخطورة، ويؤدى إلى تلك المجازفة غير محسوبة العواقب التى نتجت عن فصل الملكية عن الإدارة فى الشركات المساهمة، حيث إن قصر المسئولية القانونية للمساهمين على القيمة الاسمية لاستثماراتهم يؤدى إلى مضاربات أكثر من اللازم. وبالنسبة لشركة الهند الشرقية، فقد كان المستثمرون يضعون أموالهم فيها لرغبتهم أيضا فى التمتع بحق التعيين فى المناصب فى الهند، حيث كانوا يشاركون فى «تعيين اللصوص الذين نهبوا الهند، وإن لم يكن لهم نصيب من الغنيمة»[٤٠]. وفى الوقت نفسه، لم يكن قط مديرو الشركة فى الهند «ليولوا عنايتهم» الموارد المالية لمساهمى الشركة كما هو الحال فى الشركات التى يكون فيها أصحاب رأس المال هم الذين يتولون الإدارة. والنتيجة هى «الإهمال والإسراف» إلى حد ما فى إدارة مثل هذه الشركة»[٤١]. والأسوأ من ذلك أن الشركة كانت تستغل وضعها الاحتكارى للحصول على رسوم غير عادلة من كل من المستهلكين والمنتجين. وكان سميث يرى أنه ربما كان الاحتكار ضرورى فى بدايات التجارة مع الهند، إلا أن ذلك الاحتكار قد حقق النفع المرجو منه منذ زمن طويل ولم نعد فى حاجة إليه، وأصبح أداة تساعد على المزيد من «الإهمال والإسراف وخيانة الأمانة» من قبل مديرى الشركة[٤٢]. وكان يشعر أنه لا طائل من محاولة جعل المساهمين يتصرفون «بأمانة وثبات أكثر» وقدم سميث بدلا من ذلك علاجا أبسط لتلك العلل: يجب أن ندرك أنه من المستحيل أن تكون الشركة «أهلا لحكم» ممتلكاتها

فى الهند وجعل التجارة بين الهند وبريطانيا «مفتوحة أمام الجميع». وبصفة أعم كان من رأى سميث أن رءوس الأموال المشتركة يجب أن تقتصر فقط على الخدمات المالية (الخدمات المصرفية والتأمين) والمنافع العامة (المسطحات المائية والقنوات).

مدينة فاضلة صارمة

عندما نقرأ كتب سميث من جديد، وندرس جيدا تحليلاته عن شركة الهند الشرقية، نشعر بالصدمة عندما نجد أن النقد اللاذع الذى وجهه سميث لمؤسسات الأعمال قد لقى تجاهلا تامًا؛ حيث نجد أن مؤيدى المذهب الليبرالى الحديث فى يومنا هذا لا يذكرون شيئا فى خطاباتهم الجماهيرية عن تلك الشكوك التى كانت تساور سميث حول المؤسسات الضخمة وسعيها وراء الاحتكار والعيوب التى تشوب إدارتها. وهم أثناء ترويجهم لأفكاره الخاصة بالتجارة الحرة يتجاهلون عمدا أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال قيود راسخة على سلطة المؤسسات الضخمة. صحيح أن سميث كان يؤمن بفتح الأسواق، إلا أن رؤيته لم تشمل قط تحرير العالم تجاريا حتى تسيطر عليه المؤسسات الضخمة. وكان سميث يوافق بشدة على القيود المفروضة على تأسيس الشركات المساهمة الضخمة، تلك القيود التى سادت فى ذلك الوقت، وفرضها قانون المشروعات الوهمية فى عام ١٧٢١، ولم يتم إزالة تلك القيود فى بريطانيا إلا بعد مرور قرن آخر تقريبا على صدور كتاب *«ثروة الأمم»*. وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلنطى، كانت المؤسسات الضخمة تلعب دورا محدودا إلى أبعد الحدود فى الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت قد استقلت حديثا. وكانت ذكرى شركة الهند الشرقية لا تزال حية فى مخيلة العامة فى تلك الجمهورية حديثة العهد؛ ولهذا تم وضع قيود صارمة على المؤسسات الضخمة، وكانت مراسيم تأسيسها محدودة بوقت معين ويمكن إلغاؤها عند ثبوت سوء التصرف. كما أن الذين قاموا بصياغة الدستور الأمريكى لم يذكروا شيئا عن المؤسسات الضخمة؛ وهو ما يوحى بأنهم لم يتوقعوا أن يكون لتلك المؤسسات دور كبير فى الجمهورية حديثة النشأة، وهو أمر ذو مغزى[٤٣]. كذلك أخذ الرئيس الأمريكى توماس جيفرسون ـ الذى أتى بعد

ذلك ـ فى العمل بلا كلل لمنع تكتلات القوة الاقتصادية، وكتب يقول فى عام ١٨١٦: **«أتمنى أن نقضى على حكم الشركات الضخمة الثرية فى بلدنا فى المهد، تلك الشركات التى تتحدى بالفعل حكومتنا فى استعراض للقوة وتتحدى قوانين بلدنا»**. ويتصور جون كينيث جالبريث ـ مؤخرا ـ أنه لو عاد سميث إلى الحياة مرة أخرى سيصاب بالصدمة عندما يرى العالم وقد سيطرت آلاف الشركات الضخمة فيه على المجالات الصناعية والتجارية والمالية؛ شركات يديرها مديرون أجراء، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية[٤٤].

كانت تحليلات آدم سميث تتغلغل فى أسباب وعواقب التوسع الكبير للشركات الضخمة، إلا أن إيمانه المستنير فى «اليد الخفية» أعماه عن حقيقة أن السوق نفسه عندما يسيطر سيؤدى إلى الظلم والتقلقل. إن رؤية سميث لم تتجاهل فقط ما يطلق عليه علماء الاقتصاد اليوم «التأثيرات الخارجية» (ميل السوق إلى استنزاف الصالح العالم). بل إن إيمانه فى النتائج الملائمة التى يأتى بها السوق صرف نظره عن نزوع السوق إلى دورات الانتعاش والكساد. وعلى الرغم من النقد اللاذع الذى وجهه سميث للطبيعة التجارية، لم يكن يرى أسبابا لإعطاء السوق حرية متوسطة. وعندما قامت الثورة الصناعية، اتضح أن «المبادئ الأخلاقية» التى كان سميث يأمل فى أن تضع قيودا على المصالح الشخصية المتشددة لم تعد ملائمة لمنع سوء الاستخدام المروع فى مكان العمل، أو استغلال البيئة بلا رحمة. وكان كارل بولانى يقول عقب انهيار النظام العالمى الحر فى الثلاثينيات من القرن العشرين إن السوق الذى يحكم نفسه بنفسه، والذى كان يفكر فيه سميث ما هو إلا «مدينة فاضلة صارمة» لا يمكن أن تتواجد «لأى فترة من الزمن دون القضاء على جوهر المجتمع الإنسانى والطبيعى»[٤٥].

توفى آدم سميث فى شهر يولية عام ١٧٩٠، قبل أن يرى بعض أفكاره وقد طبقت بعد ذلك بفترة طويلة لتبرير عملية القضاء التدريجى على الاحتكار التجارى لشركة الهند الشرقية. وبدلا من أن يؤدى ذلك إلى بداية عهد جديد من الحرية والعدالة، كانت النتيجة هى السيطرة الاستعمارية؛ حيث كانت الدولة تقوم بحماية أصحاب الصناعات فى بريطانيا عن طريق الحواجز الجمركية والتجارية العالية، وبدأ الاقتصاد الهندى بأكمله ينحرف عن مساره لخدمة

المصالح الاستعمارية. وكثيرا ما كانت المبررات التى أتى بها سميث لتحرير التجارة تستخدم لتبرير السياسات الاستعمارية غير الإنسانية، وخاصة فيما يتعلق بجهود الإغاثة أثناء المجاعات. ويقول آدم سميث بلهجة واثقة فى كتابه «*ثروة الأمم*» إنه «لم تحدث مجاعة قط لأى سبب من الأسباب إلا لسبب واحد وهو العنف الذى تمارسه الحكومة فى محاولتها بوسائل غير ملائمة علاج المصاعب الناتجة عن حالة من حالات ندرة الغذاء»[٤٦]. لقد توصل سميث إلى تلك النتيجة اعتمادا على رؤيته للمجاعة الرهيبة التى حدثت فى البنغال فى عام ١٧٧٠، حيث إن «بعض اللوائح غير السليمة، وبعض القيود غير الحكيمة التى فرضها موظفو الشركة على تجارة الأرز، قد ساهمت على الأرجح فى تحويل ندرة الغذاء إلى مجاعة»[٤٧]. إلا أن الفرق شاسع بين تلاعب الشركات الضخمة بالأسواق لتحقيق أهدافها والحلول التى يجب على الدول التوصل إليها، والتى تكفل حماية حقوق الإنسان، وأهم هذه الحقوق هو الحق فى الحياة. كذلك قام البريطانيون فى الهند بتطبيق دعوة سميث بعدم التدخل من قبل الدولة أثناء المجاعات، وهو ما أدى إلى نتائج قاسية. كما عارض بعض موظفى الشركة فى بدايات عام ١٧٨٣ المحاولات التى كانت تهدف إلى تقديم المساعدات الغذائية، واستشهدوا فى ذلك بكتابات سميث. ثم جاء بعد ذلك عالم الاقتصاد السياسى توماس مالثوس ليؤيد بقوة هذا التوجه، وكان مالثوس أستاذا مقيما فى الكلية التى أنشأتها الشركة فى هيلبيرى. لقد كانت المجاعة بمثابة اختبار لذلك السوق الخيرى الذى تحدث عنه سميث، وثبت من هذا الاختبار أنه سوق ضعيف لا يستطيع التجاوب مع أشد احتياجات البشر إلحاحا.

ويبقى آدم سميث أحد أقوى الباحثين الذين تناولوا آلية عمل وتطور الشركات الضخمة الحديثة وخاصة شركة الهند الشرقية، تلك الآلية التى تشوبها العيوب. إلا أن الأمر الناقص فى رؤيته العالمية هو أن يعير ما يكفى من الاهتمام لطريقة تفعيل «قوانين العدالة» فى سوق عالمى فوضوى. وكان ذلك هو الشغل الشاغل لصديق سميث؛ إدموند بيرك.

* * *